نظرات نقدية في كتاب الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي لعلي فاخر

عبد المجيد عبد المولى علي

كلية التربية- جامعة الزيتونة

ahlamelabasy@gmail.com

تاريخ الاستلام 2023/11/25

الملخص:

يتناول هذا البحث جملة من المسائل النحوية والصرفية التي وقعت في شعر أبي الطيب المتنبي، تناولها شراح ديوانه، فكان منهم المتحامل عليه ، ومنهم المتعصب له، وهي مبثوثة في ثنايا شروحهم، فقام الباحث على محمد فاخر بسرد عدد كبير منها ومناقشتها ، معتمدا على أقوال القدامى من نحويين وشراح ولغويين، وكان في الغالب مجانبا للصواب ، متحاملا على الشاعر تبعا لبعض الشراح، فقمت بإيراد ما رأيته جديرا بالبحث مدافعا عن هذا الشاعر ، بغير تمحل ولا تعصب، وإنما كنت متبعا للدليل ، متجردا من الهوى، فنقدت ، وبينت ، ورددت مستشهدا بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبالحديث النبوي ، وأشعار العرب.

وكل ما ادعاه الباحث من الأخطاء ونعاها عليه، لا يخرج عن كونه صحيحا لا غبار عليه، أو أنه لغة من لغات العرب ،أو ضرورة شعرية سائغة.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ،علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الشعر ديوان العرب، وسجل مفاخرهم، ومناقبهم ،وأيامهم، وهو مرآة صادقة تعكس جوانب متعددة من حياتهم، وضروبا مختلفة من معيشتهم، وهو وعاء أفكارهم ، ومشاعرهم ، وأحاسيسهم، وكان من بين شعراء العرب في العصر العباسي، أبو الطيب المتنبي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، إلى جانب ذلك كان ضليعا في العربية، ملما واسع الاطلاع.

وليس المجال يتسع للحديث عنه ، ولا للتعريف به ، فهو غني عن التعريف، وقد تناولته الأقلام قديما وحديثا ، بدراسات مستفيضة، وبحوث عديدة، وأقبل العلماء على شرح شعره عبر العصور، وكانوا بين مسهب ومقتضب ، ومصحح لكل ما قاله، ومتحامل مقتنص لهفواته ،وكان من بين هؤلاء في هذا العصر الباحث علي محمد فاخر، أحد أساتذة الأزهر، وهو من أسرة معروفة بالعلم وله جهود في خدمة العربية تشكر وتذكر، وحقق كتبا في النحو، كما شرح كتبا أخرى.

والكتاب الذي أنا بصدد نقد ما جاء فيه كان رسالته في مرحلة الماجستير، طبعه مؤخرا، فجاء عنوان بحثي موسوما بـ"نظرات نقدية في كتاب الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي لعلي فاخر" والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أمور هي:

1- ما رأيته من تحامل الباحث علي فاخر على شاعرنا المتنبي، واتهامه بالغلط وإساءة استعمال قواعد العربية.
2- الاطلاع على تلك المسائل التي أثارها النقاد قديما في شعر المتنبي، وفيها ماهو مجانب – قطعا- للصواب، كما أن بعضها له تخريجات يمكن من خلالها إبعاده عن الغلط.
3- رغبتي في تقديم بحث يثري المكتبة العربية،
4- أن مثل هذه الردود والمناقشات ، تشحذ الذهن ، وتحصل بها الدربة على الجدل البناء، لإحقاق الحق، وتبيين الصواب.

وقد اقتضت خطة البحث أن يكون على النحو الآتي:

الملخص : وفيه أجملت ما فصلته في أثناء البحث.

المقدمة: تناولت فيها أسباب اختيار الموضوع، ومجال البحث.

المبحث الأول : خصصته للقضايا النحوية.

المبحث الثاني : يتعلق بالقضايا الصرفية.

الخاتمة: فيها سجلت النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

هذا ، وقد اتبعت في إخراج هذا البحث منهجا وصفيا تحليليا.

المبحث الأول الأخطاء النحوية

توطئة:

قبل الخوض في الأخطاء النحوية والصرفية التي رآها الباحث علي فاخر واعتقدها ،يجدر الوقوف على مفهومين مختلفين ومصطلحين متباينين، هما الخطأ والضرورة؛ فالخطأ" ما لا يسوغ ارتكابه في شعر أو نثر، سواء أكان الخطأ في النحو، أم الصرف ، أم العروض، أم غيرها من فروع اللغة وعلومها، كرفع ما يجب نصبه، وجر ما يجب رفعه، وحذف مالا يصح حذفه، وفك المدغم ، والإخلال بوزن البيت..."(حسن،1951م،135).

وأما الضرورة فهي" ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة، أم لا"(حسن،1983م،33).

وبعد أن وقفنا على المقصود بهذين المصطلحين ،نقول: لقد تحدث الباحث علي فاخر في كتابه عن كثير من القضايا النحوية في شعر المتنبي متبعا فيها آراء شراح ديوانه ومنتقديه، وكان أغلب حديثه حول ما يتعلق بالقضايا النحوية، وقد رأيت أن أختار أهم ما تناوله ، مبينا وجهة نظر هذا الباحث ، ثم أتبعه بما أراه صوابا معززا ذلك بأدلته المستقاة من القرآن الكريم بقراءاته المتنوعة، والحديث الشريف، وأشعار العرب وأقوال اللغويين والنحاة.

وفيما يلي بيان تلك المسائل وتفصيلها، مرتبة أبجديا:

اختلال المطابقة بين المبتدأ والخبر

التطابق هو "العلاقة التي تربط طرفي الإسناد في الجملة، وهما المبتدأ والخبر، من حيث الجنس تذكيرا وتأنيثا ، ومن حيث العدد إفرادا وتثنية وجمعا"(أبو المكارم ،2007م،49).

ومسألة المطابقة نبه إلى وجوبها النحاة في كثير من أبواب النحو، كالنعت والمنعوت، والفعل والفاعل، واستعمال الضمائر، وغير ذلك ، ولكن الذي يهمنا هنا هو التطابق في باب المبتدأ والخبر، حيث ذكر علي فاخر أن المتنبي لا يراعي هذا الأمر ، ومن نماذج هذا المجال قول المتنبي:

هَذا الَّذي خَلَتِ القُرونُ وَذِكرُهُ وَحَديثُهُ في كُتبِها مَشروحُ (المتنبي،1983م، 68).

حيث يدعى أنه من أخطاء المتنبي،حيث إنه أتى بـ(مشروح) مفردا ، وكان ينبغي تثنيته ليطابق ماقبله،(ينظر فاخر،2020م، 182)، وعلى الرغم من أن هذا البيت يحتمل أوجها تبعده عن عدم

المطابقة؛ فمن تلك الأوجه: أن يكون قوله: ذكره وحديثه من عطف التفسير، ومنها أن يكون الخبر قوله(مشروح) عن قوله(حديثه)، وخبر الأول محذوف ، ومن نظائره بيت ينسب للفرزدق يقول:

إني ضَمِنْتُ لمنْ أَتاني مَا جَنَى وَأَتَى، وَكَانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ (ابن مضاء، 1971م،91 ،والسيرافي،1974م،156/1).

فاستغنى بخبر الثاني عن الأول في(كنت)،وله نظائر كثيرة(ينظر الأنباري،2003م،80).

ومن حديثه عن المطابقة إيجابه لتذكير الضمير وإفراده في خبر (كل) المضاف إلى معرفة، وذلك في قول المتنبي:

وَما أَخُصُّكَ في بُرءٍ بتَهنِئَةٍ إذا سَلِمتَ فَكُلُّ الناسِ قَد سَلِموا(المتنبي ،1983م،364).

والذي قرره علي فاخر هو ما صوبه صاحب المغني،(ينظر ابن هشام،1985م ، 263)، مستدلا بقول الله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾(سورة مريم،آية95)، ولكن هناك فريقا من النحاة يجوز مراعاة المعنى أيضا(ينظر ابن مالك ،1990م ،245/3، وناظر الجيش2007م،3211/5)، وقد جاء ما يوافق ما ذهبوا إليه، ومن ذلك أن النبي–صلى الله عليه وسلم-قال:(كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى).(البخاري،1422هـ،92/9).

وجاء في الشعر قول الشاعر:

يا أخبثَ الناسِ كل النَّاس قَدْ علموا لو تستطيعانِ كُنَّا مِثْل مِعْضاد (الفراء، د.ت،268/3،وهو مجهول القائل).

وبناء على ذلك، يكون المتنبي قد جاء موافقا لرأي فريق النحاة ،وموافقا للنثر المتمثل في الحديث الشريف وكذلك للشعر أيضا.

استعمالات حروف الجر

زيادة (من) في الإثبات:

مما أتى عند المتنبي من زيادة حرف الجر(من) في الإثبات قوله:

وَلَو نَقَصتُ كَما قَد زِدتُ مِن كَرَمٍ عَلى الوَرى لَرَأَوني مِثلَ شانيكا (المتنبي،1983م،62)

فزعم علي فاخر أن المتنبي زاد(من) قبل قوله(كرم)(ينظر فاخر،2020م،296)، وليس ما قاله بمتعين؛ حيث إن الفعل (زاد) يستعمل لازما ومتعديا لواحد واثنين، وبحروف الجر

(من)و(في)و(على)، فيقال: ازدد من الخير ، وزاد في ماله ، وزاد عليه. (ينظر الزمخشري ،1998م ،429/1).

و قوله:

كَفى بِأَنَّكَ مِن قَحطانَ في شَرَفٍ وَإِن فَخَرتَ فَكُلٌّ مِن مَواليكا(المتنبي،1983م،61)

إذ جاءت (من) قبل(مواليك)، وعدها بعض شراح ديوان المتنبي زائدة في الإثبات، غير أن بعضهم يراها للتبعيض(ينظر ابن جني،2004م ،622/2،و التبريزي،2004م ،19/4)، وهذا هو الأقرب عندي؛ إذ مراد الشاعر أن قحطان من ضمن موالي هذا الممدوح، يرفلون في نعمه وهباته، ولو قلنا بزيادتها قبل المعارف، كما هو مذهب بعض الكوفيين(ينظر الفارسي، د.ت 242،والهروي، 1981م ،228، والأخفش، 1990م،105/1) لما عد ذلك غلطا من المتنبي؛ لأنه كان يسير في شعره على مذهبهم، ومشائخه من الكوفة، و حمله على اتباع مذهب البصريين إلزام بما لا يلزم(ينظر شعيب،1964م،76) .

وأما رأي البصريين ، فلا يجيز زيادة (من)إلا في سياق النفي وشبهه مع تنكير مجرورها. (ينظرسيبويه،1988م،38/1، وابن بابشاذ،1977م،236/1، وابن الحاجب،2010م،51)، وأولوا جميع ما استدل به مخالفوهم.(ينظر الهروي،1981م،227، 228، والأنباري،1999م،194، وابن الناظم،2000م ، 260) .

مجيء رب:

انتقد علي فاخر استعمال المتنبي (رب) في شعره معللا أن هذا الأسلوب يكاد يكون معدوما في النثر(ينظر فاخر،2020م،298)، وهذا شيء عجيب منه؛ فأشعار العرب الفصحاء تزخر بأبيات حذفت فيها (رب) التي تنوب عنها الواو ، فكيف يكون ذلك عيبا على المتنبي ، وينظم في سلك أخطائه النحوية، وأما النثر فدراسته تتعلق بشعر المتنبي ، وليس نثره!

فقد أورد أبياتا للمتنبي منها قوله:

وَجَاهلٍ مَدَّهُ في جَهْلِهِ ضَحكي حَتَّى أَتَتهُ يَدُ فَرَّاسَةُ وفم (المتنبي،1983م،332)

ومثل ذلك ورد في أشهر قصائد العرب ، المعلقات ، كقول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمومِ، لِيَبتَلي(امرؤ القيس،2004م،48).

فحذف (رب) شائع معروف في أساليب الشعراء قال ابن مالك:

وحذفت "رب"، فجرت بعد: "بل" و"الفا" وبعد: "الواو" شاع ذا العمل(ابن مالك،2007م،54).

فابن مالك يقرر أنها تحذف كثيرا وشائعا، وتنوب عنها الواو، وما جاء عن المتنبي موافق لقواعد اللغة، وأما ما ذكره فاخرمن أنها قليلة في النثر، فيقال: إن كلامه يتعلق بشعر المتنبي ، وليس بنثره.

الإضافة

إضافة(إذا) إلى الجملة المضارعية:

ادعى علي فاخر أن المتنبي ترك الكثير، واتبع القليل حيث أضاف (إذا) الشرطية إلى الجملة المضارعية، ولم يضفها إلى الماضوية في شعره(ينظر فاخر،2020م،308) حين قال المتنبي:

وإنَّهُم عَبِيْدُكَ حَيْثُ كَانوا إذا تَدْعُو لِحَادِثَةٍ أجَابوا(المتنبي،1983م،383)

ولا أرى هذا النقد صحيحا؛ حتى لو سلمنا بكثرة وقوع الماضي مضافا إلى(إذا)، فإن ذلك لا يعني أن المتنبي وقع في خطأ،ولا يحسب من الضرورة أيضا؛ لأنه قد ورد في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم ثلاث عشرة مرة ،منها قوله تعالى:﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا ﴾(الأنفال،آية31)،وقوله تعالى: إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩﴾ (مريم،آية 58)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾(لقمان، آية7) .

وحسبنا ما جاء في كتاب الله تعالى.

الفصل بين المتضايفين:

تناول علي فاخر مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر المضاف عند المتنبي،واعتمد قول كثير من النحاة بمنع ذلك لقبحه؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد،وجعل ما وقع في شعر المتنبي من الضرورة القبيحة(ينظر فاخر،2020م،313)، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر المضاف من مثل قوله:

حملتُ إليه من لساني حَدِيقةً سَقاها الحِجَى سَقْيَ الرِّياضَ السَّحائبِ (المتنبي،1983م،228).

وهذه المسألة-كما ذكر هو- جرى فيها خلاف بين النحويين؛ حيث أجاز البصريون الفصل -عند الضرورة- بين المتضايفين بشبه الجملة، وما عدا ذلك فهو ممنوع(ينظر سيبويه1988م، 176/1،

والمبرد، د.ت ،376/4، والأنباري،2003م ،349/2)،وأما الكوفيون، فقد أجازوا أيضا الفصل بمفعول المصدر المضاف.(ينظر ثعلب،2006م ،126/1، والسيوطي، د.ت،526/2، والزبيدي،2012م ،57).

ويتجه رأيي إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وكان ينبغي أن يقولوا بجوازه في النثر أيضا، كما اختار ابن مالك، ،إذ يقول:

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر(ابن مالك،1443هـ،128، 1990م، 276/3).

وحسبنا أن الفصل جاء في قراءة سبعية متواترة، وهي قراءة ابن عامر، حيث قرأ قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾(الأنعام،آية137)- بالبناء للمجهول في الفعل(زين)،ورفع(قتل)،ونصب(أولادهم)، وجر(شركائهم)، فيكون المفعول فاصلا بين المتضايفين، (ينظرالسخاوي،2002م،912/3، وابن زنجلة،د.ت ،273،والداني،1984م،107).

وبقراءة بعض السلف شاذة : ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾(إبراهيم،آية،47)، بالفصل بين(مخلف)و(رسله) بالمفعول(وعده)(ينظر الدهان،2018م،3 ،1078،والكرماني، د.ت،263، والزجاج،1988م،168/3).

ومنه قول الشاعر:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ (الطرماح،1994م،269).

حيث فصل بين المصدر المضاف(قرع) وفاعله المضاف إليه(الكنائن) بالمفعول وهو قوله: (القسي)(ينظر العيني،2010م،1370/3).

قال أبو حيان "وما اختاره المصنف (ابن مالك)من جواز مثل قراءة ابن عامر هو الصحيح، وإن كان أكثر النحويين لايجيزونه في الكلام وأنه مختص بالشعر، وأما من صرح بأنها غلط فهو قدح في التواتر...فعلى كل قراءة منها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ومنكر التواتر فيها يكون في إسلامه دخل"(أبوحيان،2014/12م، 150)، ومثل هذا الكلام نجده عند صاحب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف(ينظر ابن المنير،1407هـ،69/2).

فما قاله أبو حيان وأضرابه هو عين الصواب، فإن مسألة الطعن في قراءة متواترة، أو ردها في غاية الخطورة، قد يخرج بها المسلم من إيمانه، والعياذ بالله!

وبذلك أقول : ليست في بيت المتنبي ضرورة ولا غلط ، بل هو جار على صحيح اللغة، وإن كان أغلب النحاة يعده من الضرورة، وقد تبين عكس ذلك.

الإعراب :

تثنية (أب) بحذف لام الكلمة:

مما أخذه علي فاخر على المتنبي أنه استعمل في تثنية (أب) لغة غير مشهورة ، وهي التي يحذف فيها لام الكلمة، ثم تلحقه علامة التثنية(ينظر فاخر،2020م،130) وذلك في قول المتنبي:

تَسَلَّ بِفِكرٍ في أَبيكَ فَإِنَّما بَكَيتَ فَكانَ الضِحكُ بَعدَ قَريبِ (المتنبي، 1983م ص324)

وللتعليق على هذه المؤاخذة أقول: إن هذا الباحث نفسه نقل عن النحاة أنها لغة لبعض العرب، جاءت في أشعارهم ، وهو كذلك ،وهناك من النحاة من خرج قراءة بعضهم في الشواذ على هذه اللغة(ينظر الزمخشري،1407هـ،193/1، والقرطبي،1964م،138/2) والآية هي قوله تعالى:﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ (البقرة ،آية 133)،حيث جمع (أب) جمع مذكر سالما.

وقد وردت في أشعارهم من نحو قول الشاعر:

أَلَم تَرَني مِن بَعدِ هَمٍّ هَمَمتُهُ بِفُرقَةِ حُرٍّ مِن أَبينَ كِرامِ (أبو طالب،د.ت ، 89)

فجمع قوله (أب) على (أبين)، جمع مذكر سالما ،على النقص ، وفعلوا كذلك في المثنى (ينظر ابن جني،2004 ،199/1، 200) ، وحكى بعض اللغويين أن هذه لغة وليست ضرورة(ينظر أبو حيان،1997م، 166/1، والزجاجي،1983م،252)

فلا يصح بعد ثبوت هذه اللغة أن يوصف استعمال المتنبي لها بالخطأ ، ولاسيما أن بعض القراءات ورد بها، وإن كانت لا ترقى إلى مرتبة اللغة المشهورة.

نصب المنقوص بفتحة مقدرة:

تحت هذا العنوان قال علي فاخر:"يضطر المتنبي في كثير من شعره إلى نصب المنقوص بفتحة مقدرة، والصحيح نصبه بفتحة ظاهرة لخفة الفتحة على الياء"(فاخر،2020م،133).

ما يمكن ملاحظته على هذا النص أن هذا الباحث يرى أن النصب بفتحة مقدرة من قبيل الغلط ؛ لأنه قال : والصحيح نصبه بفتحة ظاهرة ، هذا مع إقراره أنها ضرورة.

ولمناقشة هذه المسألة أقول: لقد ورد في بعض القراءات مثل ذلك، كما وقع في الشعر والنثر ، فمن الأول قراءة جعفر الصادق-رحمه الله- ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾، (المائدة، آية89)، حيث جمع (أهل) جمع تكسير فقال:(أهالي) ثم قدر الفتحة على الياء، ينظر(الزمخشري، 1407هـ،1/ 673، وأبوحيان،1420هـ،4/353).

ومنه قراءة الحسن: ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾، (الحج، آية36)،حيث عاملها معاملة المنقوص، فنونها للعوض ، وبعضهم قال (صوافٍ)، فسكن الياء(ينظر ابن عادل ،1998م،14 /93 ،والألوسي،1415هـ، 9/149).

ومن الثاني وهو الشعر قول الشاعر:

وَمَن يَعصِ أَطرافَ الزُجاجِ فَإِنَّهُ يُطيعُ العَوالي رُكِّبَت كُلَّ لَهذَمِ (ابن أبي سلمى،2008م،36)، والزجاج: جمع زج، وهو نصل السهم.(ينظر ابن منظور،1414هـ 2/286).

وقوله: وكَسَوتُ عارِ لَحمُهُ، فتَرَكتُهُ جَذلانَ، يَسحَبُ ذَيلَهُ ورِداءهُ (ابن عصفور،1996، 1/354، والأنباري،1971م، 1/238)، والبيت مجهول القائل ،والجذلان الفرح المسرور.(ينظر الجوهري،1987م،4/1654)

وفي أمثال العرب: أعط القوس باريها، بسكون الياء.(الزمخشري،1987م،1/247).

فهذا كله يدل على أن تقدير الفتح على المنقوص ليس بغلط ، لوقوعه في بعض القراءات وفي الشعر والنثر.

ومذهب الجمهور أنه من أحسن الضرورات.(ينظرالمبرد، د.ت،4/21،وناظر الجيش،200 7م ، 1/301،)، ولعل الصواب مع النحاة الذين ذهبوا إلى أنه لغة فصيحة،(ابن الخشاب،1972م،44،والأشموني،1998م،1/79).

ولكن مع وقوعه في الكلام ، فإنه يستحسن عدم استعماله دون الحاجة إليه ؛ اتباعا لما هو أفصح منه ،وهو ظهور العلامة الإعرابية.

المبنيات

أ-الاسم الموصول

مما ورد من الأسماء الموصولة قول المتنبي:

وَإِذا الفَتى طَرَحَ الكَلامَ مُعَرِّضاً في مَجلِسٍ أَخَذَ الكَلامَ اللَذ عَنا (المتنبي،1983م، 153).

حيث قال الباحث : إن المتنبي استعمل اللغة الضعيفة للاسم الموصول(اللذ)، لضعف فيه واستجابة للقافية، لا غير.(ينظر علي فاخر،2020م،166.)

واللغويون (ينظر ابن سيده ،1996م، 4 / 263، والزبيدي د.ت،450/39)، والنحاة نصوا على أن ذلك لغة(ينظر الشاطبي،2007م،426/1، والأشموني،1998م ،127/1، والمرادي،2008م، 419/1)، ولم يذكروا أنها ضعيفة، ولو قلنا بضعفها ، فليس معنى ذلك أنها خطأ، وفيها لغات أخرى: الذي :بياء بدون تشديد ، وبياء مع التشديد، وبحذف الياء مع سكون الذال، وهي التي استعملها المتنبي، أو بكسرها مع حذف الياء.(ينظر ابن مالك،1443هـ،57).

ب-الضمائر

ثبوت ألف (أنا) وصلا ووقفا:

قال علي فاخر "من أخطائه في استعمال الضمائر إتيانه الضمير أنا بإثبات ألفه في الوصل مع أنها زائدة، كما هو مذهب البصريين، ويجب إسقاطها منه"(فاخر،2020م، 136).

وقد عرض أبياتا منها قول المتنبي:

وَأَنا مِنكَ لا يُهَنِّئُ عُضوٌ بِالمَسَرّاتِ سائِرَ الأَعضاءِ(المتنبي،1983م،446).

والواقع أن إثباتها ليس بخطأ ، وكيف يعد خطأ، وقد ورد إثباته في القرآن الكريم ، فقد قرأ نافع(ينظر ابن مجاهد،1400هـ،188) قوله تعالى:﴿ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ ،(البقرة، آية258)،وقوله تعالى: ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (الكهف، آية34) .

وقرأ ابن عامر﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (الكهف،آية38)، بإثبات الألف –أيضا- وصلا ووقفا ،(ينظر الأزهري،1991م، 110/2، والفارسي،1993م، 145/5).

وهي لغة بني تميم ولبعض من قيس وربيعة(ينظر السمين الحلبي، د.ت553/2)، وثبات الألف في (أنا) وصلا ووقفا دليل على أنه كلمة واحدة ، كما ذهب إليه الكوفيون، وإسقاطها في الوصل لغة الحجاز،(ينظر الرضي ،د.ت،23/3، وأبو حيان،1998م،927/2)، ثم إن الناظر في أحكام علي فاخر يلاحظ الاضطراب ،حيث عد إثبات الألف في (أنا) وصلا خطأ، ثم ذكر بعد ذلك أنه من أقبح الضرورات الشعرية، ولا يرتكبها إلا صغار الشعراء!، فما بال أبي الطيب المتنبي ارتكبها وهو

عظيم!(ينظر فاخر،2020م،138)، وقد تبين أنه ليس بضرورة ولا خطأ، وإنما هو لغة من لغات العرب ، وردت في القرآن الكريم والشعر، وفي الشعر جاء قول حميد بن ثور، وقيل حميد بن بحدل:

أَنا سَيفُ العَشيرَةِ فاعرِفوني حُميداً قَد تَذَرّيتَ السَّناما (الهلالي،2010م، 406، والبغدادي،1997م، 243/5).

الضمائر بين الاتصال والانفصال:

مما أورده علي فاخر في هذا المجال قول المتنبي:

كُلُّ عَيشٍ ما لَم تُطَبهُ حِمامٌ كُلُّ شَمسٍ ما لَم تَكُنها ظَلامُ (المتنبي،1983م، 261).

وقوله:

بَحرٌ يَكونُ كُلُّ بَحرٍ نونَهُ شَمسٌ تَمَنّى الشَمسُ أَن تَكونَهُ (المتنبي،1983م،369).

حيث علق فاخر بقوله:" ومن وصل الضمير الذي يجب انفصاله ، ثم ذكر البيتين السابقين ، ثم قال بعدها" وإنصافا للمتنبي نذكر أن ابن مالك اختار الاتصال... ، وعلى ذلك يخرج شعر المتنبي، ولكن ما رأيك فيمن خالف رأي سيبويه والجمهور فيما اختاروه ، وتبع واحدا؟"(فاخر،2020م، 148).

وتعليقا على كلام فاخر أقول: إن هذه المسألة وقع فيها خلاف بين النحاة؛ فمذهب سيبويه(ينظرسيبويه،1988م،365/2) والجمهور أن الانفصال هو المختار(ينظرابن السراج،1999م، 118/2، والزمخشري،1993م، 170)، وذهب الرماني وابن الطراوة(ينظر أبو حيان،1998م،239/2)، وابن مالك إلى اختيار الاتصال(ينظر ابن مالك،1990م،154/1)، وبكل ورد السماع ، فمن الانفصال قول الشاعر:

لَئِن كانَ إِيّاهُ لَقَد حالَ بَعدَنا عَنِ العَهدِ وَالإِنسانُ قَد يَتَغَيَّرُ(عمر بن أبي ربيعة،1952م، 86).

ومن الاتصال قول الشاعر:

فَإِن لا يَكُنها أَو تَكُنهُ فَإِنَّهُ أَخٌ أَرضَعَتهُ أُمُّها بِلِبانِها(أبو الأسود الدؤلي،1998م، 162، وينظر السيرافي،2008، 300/1 ،والعيني،2010، 304/1).

وبذلك يكون المتنبي قد أتى موافقا لقواعد اللغة ، ويندفع زعم الباحث أن الانفصال واجب، والعبرة بالدليل ، وليست بكثرة القائلين به كما ظن الباحث.

عود الضمير على غير مذكور:

من تلك الأبيات التي أتى بها فاخر قول المتنبي:

إِنَّ الخَليفَةَ لَم يُسَمِّكَ سَيفَها حَتّى بَلاكَ فَكُنتَ عَينَ الصارِمِ (المتنبي،1983 م، 288).

فالبيت يخاطب فيه المتنبي سيف الدولة ، وهو معروف بهذا اللقب ، فليس فيه غموض ولا إبهام في الضمير المتصل بلفظة(سيف)؛ لإن سياق الحال يدل عليه، والخطاب متوجه لسيف الدولة في تلك القصيدة، ومن تلك الأخطاء المزعومة قول المتنبي:

أَتاهُم بِها حَشوَ العَجاجَةِ وَالقَنا سَنابِكُها تَحشو بُطونَ الحَمالِقِ (المتنبي،1983م،394).

حيث عاد الهاء في (سنابكها) و(بها)على غير مذكور، وبالرجوع إلى معنى سنبك، نجد أنه طرف مقدم الحافر،(الحميري،1999م،3228/5) ،والسياق يتكلم عن الحرب والقتال، فالأمر معهود لا لبس فيه ولا خفاء، ثم إن ذكر القنا وهي الرماح،(ابن سيده،1996م،21/2)، فيها إشارة إلى أدوات الحرب، وإذا كان هذان البيتان يحتويان على إشارة تدل على المقصود ، فقد ورد في القرآن آية ليس في السياق ما يدل على مرجع الضمير، وإنما فهم من سياق الحال في قول الله تبارك و تعالى:﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾،(المؤمنون،آية67)، حيث عاد الضمير المجرور بالباء على الحرم المكي، ولم يجر له ذكر من قبل.(ينظر: ابن عطية،1422هـ،149/4).

النواسخ:

حذف اسم إن:

يزعم علي فاخر أن "الصحيح من الآراء أنه لا يجوز حذف اسم هذه النواسخ مطلقا ؛ لزوال الفائدة من الكلام، وفقدان معناها حتى إنهم اختلفوا في حذفه عند العلم به، مما يدل على أن حذفه قبيح ،وأن الأصح أنه يجوز الحذف مالم يؤد إلى أن يلي إن وأخواتها فعل ، فإن ذلك قبيح".(فاخر،2020م،216).

وفي نصه اضطراب ؛ حيث قال : مطلقا ، ثم قال : الأصح أنه يجوز الحذف، والظاهر أنه يريد أن القول الأول صحيح ، ولكن القول بالحذف أكثر صحة منه. وللنحاة في جواز حذف اسم(إن) مَذَاهِب:

أَحدهَا الْجَوَاز مُطلقاً وَعَلِيهِ الْأَكْثَر، حكى سِيبَوَيْهِ عَن الْخَلِيل: إِن بك زيد مَأْخُوذ أَي إِنَّه(ينظر سيبويه،1988م ،134/2)، وَحكى الْأَخْفَش إِن بك مَأْخُوذ أَخَوَاك، وهو كثير الوقوع في الشعر(ينظر ابن مالك،1990م ،12/2، 13) .

الثَّانِي: أَنه خَاص بالشعر ،وهو اختيار ابن عصفور(ينظر ابن عصفور،1980م،178) وابن يعيش ،(ينظر ابن يعيش،2001م ،336/2) والقزاز،(ينظر القزاز، 1981م،345)، الثَّالِث أَنه حسن فِي الشّعْر وَغَيره مَا لم يؤد حذفه إِلَى أَن يَلِي إِن وَأَخَوَاتهَا فعل فَإِنَّهُ حينها يقبح فِي الْكَلَام، قيل وَفِي الشّعْر أَيْضا، وَهَذَا هُوَ القَوْل الرَّابِع؛ لِأَنَّهَا حرُوف طالبة للأسماء فاستقبحوا مباشرتها الْأَفْعَال. الْخَامِس: أَنه حسن فيهمَا إِن لم يؤد الْحَذف إِلَى أَن يلى (إِن) وَأَخَوَاتهَا اسْم يَصح عَملهَا فِيهِ، مثل: إِن فِي الدَّار قَامَ زيد.(ينظرأبوحيان،2002م،43/5،وابن عصفور،1980م،179، والبغدادي1997م،450/10).

السَّادِس: أَن الْحَذف خَاص بـ(إِن) دون سَائِر أخواتها وَنَقله أَبُو حَيَّان عَن الْكُوفِيّين (ينظر أبوحيان،2002م،46/5، والسيوطي،د.ت ،497/1).

وقد جاء مما لا يصلح أن يكون اسما للناسخ، حيث ولي (إن) الفعل في قول المتنبي:

وَلا نَدعوكَ صاحِبَهُ فَتَرضى لِأَنَّ بِصُحبَةٍ يَجِبُ الذِمامُ (المتنبي،1983م،104).

ولكن ما استقبحه فريق من النحاة ورد منه قوله عليه الصلاة والسلام:(إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ)(البخاري،1422هـ ،4/5)، حيث جاء في بعض الروايات قوله:(أبوبكر) بالرفع(ينظر ابن حجر،1379هـ ،12/7، والعيني،د.ت ،175/16).

فقد حذف الضمير مع أن الاسم بعدها -وهو(أبوبكر)- يصح وقوعه اسما لهذا الناسخ.

ومنه ما نقل سيبويه عن ناس قالوا: إن بك زيد مأخوذ، وقد مر ذكره .

ومنه –شعرا- قول جميل بن معمر:

أَلا لَيتَ أيام الشَبابِ جَديدُ وَدَهراً تَوَلّى يا بُثَينَ يَعودُ (جميل،د.ت ،61)

فقد روي برفع(أيام)، واسم الناسخ ضمير شأن قد حذف، جاء مرفوعا مع صلاحيته أن يقع اسما للناسخ.(ينظر ابن عدلان،1985م،37)، وهذا يرد قول من استقبح الحذف من النحاة في هذه الحالة.

وأما حذف ضمير الشأن الذي يؤدي إلى أن يلي الناسخ فعل، فقد جاء في قول قراد بن عباد:

فلا تَخْذُلِ المولى وإن كان ظالما فإنّ به تُثْأَى الأمورُ وتُرْأب (أبوتمام،1980م،189) .

فهذا البيت نظير بين المتنبي، وهناك غيره، فلو قلنا :إنها ضرورة كما ذهب بعض النحاة، فالمتنبي قد سار على نهج من سبقه من العرب ، فكيف يعد خطأ عليه، وعلى غيره يكون ضرورة جائزة؟

والذي ينظر بعين الإنصاف، ويتبع الدليل يرى أن المذهب الأول أحق بالنصرة والاتباع .

والعجب من إصرار الباحث على تخطئة المتنبي ، حيث قال : ولعل المتنبي كان يعلم خطأ ذلك، ولذلك عاد في بيت آخر من القصيدة نفسها، وأتى باسم الناسخ ضمير شأن بارزا. (ينظر فاخر،2020م، 218).

فهو يتهمه بتعمد الخطأ، مع أنه- كما سلف- ضرورة في أسوأ أحواله، ولم ينص أحد على أنها لحن وخطأ.

حذف خبر الملحقات بكان:

أورد علي فاخر للحذف أبياتا يرى أن الخبر محذوف فيها ولا دليل عليه منها قول المتنبي:

دَمعٌ جَرى فَقَضى في الرَبعِ ما وَجَبا لِأَهلِهِ وَشَفى أَنّى وَلا كَرَبا (المتنبي،1983م،97).

ثم أعرب لفظة (دمع) مبتدأ ، و(جرى) صفة والخبر محذوف، وزعم أن (كرب) محذوف الخبر(ينظر فاخر،2020م،189)، وهو محتمل لذلك، كما يحتمل أنه بمعنى دنا، ولا خبر له،(ينظرابن منظور،1414هـ،1/712)، ولو سلمنا أنه محذوف الخبر،فهو جائز، كما في قول الله –سبحانه وتعالى-:﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾(سورة ص،آية33).

فالخبر محذوف، وتقديره: يمسح.(ينظر ابن عقيل،1405هـ،1/299، ودرويش،1415هـ، 8/359).

ومنها قول المتنبي:

فَأَتَيتَ مُعتَزِماً وَلا أَسَدٌ وَمَضَيتَ مُنهَزِماً وَلا وَعِلُ (المتنبي،1983م،189).

حيث علق فاخر بقوله:" ولو لم يقدرهما(يعني العكبري)؛ما عرفناهما"(فاخر،2020م،189).

وليس ما قاله بسديد؛ فالشراح –غير العكبري- ذكروا أن المتنبي حذف الخبرين للعلم بهما،(ابن جني،2004م ،3/280، والتبريزي،2004م،4/445، والعكبري،د.ت ،3/308)؛ فكيف يدعي أنه لولا

تقدير العكبري ما عرفناهما؟، فالحذف سائغ عند وجود الدليل في أبواب متنوعة من النحو.(ينظر ابن الصائغ،2004م،1/511).

وقوع اسم كان نكرة:

الأصل أن يأتي المبتدأ معرفة؛ لأنه محكوم عليه ، وأن يكون الخبر نكرة؛ لأنه محكوم به، وكذلك يكونان عند دخول النواسخ عليهما،(ينظرالسيوطي،د.ت،1/384، والأزهري،2000م، 1/213)، غير أن المتنبي جنح إلى العكس في بعض الأبيات منها قوله:

إذا المُلوكُ تَحَلَّت كانَ حِليَتَهُ مُهَنَّدٌ وَأَضَمُّ الكَعبِ عَسّالُ (المتنبي،1983م،489)

فجعل (حليته) خبرا ، وقوله:(مهند) اسما لـ(كان).

ونحن ننظر أيكون هذا خطأ أم للمتنبي سلف في هذا المسلك، وبجولة في مؤلفات النحو نجد نماذج مشابهة لهذا البيت ، منها بيت لحسان بن ثابت- رضي الله عنه- وهو قوله:

كأَنَّ سَبِيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ(الأنصاري، 1994م،18)

وجمهور النحاة على أنه ضرورة(ينظرسيبويه،1988م،1/48،والوراق،1999م،251، والسيرافي، م2008 ،1/،305)، بيد أن ابن مالك يجيزه في الاختيار بشرط الإفادة (ينظر ابن مالك،1967م،54)، ولعل هذا هو الصحيح لما يلي:

أن ذلك ورد في قراءة بعضهم في قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ (الأنفال، آية35).

برفع(مكاء)، ونصب(صلاتهم)(ينظر الأزهري،1991م،1/439 ،والنحاس،2001م، 2/ 97).

ورود ذلك في الحديث النبوي في قوله عليه الصلاة والسلام:(أَعْطُونِي رِدَائِي، لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ العِضَاهِ نَعَمًا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ)(البخاري،1422هـ،4/22).

برفع(نعم)، ونصب(عدد) ،على جعل النكرة هي الاسم للناسخ.

ثم إن الباحث بعد أن ذكر تأويلات شراح ديوان المتنبي في البيت السابق ولأمثاله قال" ولو حكموا عليها بالقبح لأراحوا واستراحوا"(فاخر،2020م،196)

قلت: ولو قال: إن ذلك قليل الوقوع بالنسبة لمجيئ الاسم معرفة والخبر نكرة- لأراح واستراح؛ إذ لا يصح أن يكون ضرورة مع وقوعه في النثر فضلا عن استقباحه، ومع وقوعه في الكلام، فعدم اللجوء إليه –دون ضرورة- هو الأفضل.

المبحث الثاني الأخطاء الصرفية

استعمال لغة طيئ في الفعل المعتل الناقص:

انتقد علي فاخر المتنبي في استعمال الفعل (بقى) بفتح القاف وألف بعدها، وذلك في قوله:

فَتُعطي مَن بَقى مالاً جَسيماً وَتُعطي مَن مَضى شَرَفاً عَظيما (المتنبي،1983م،413).

حيث ترك المتنبي اللغة المعهودة المشهورة ، واستخدم ما دونها، محتجا بأن هذا يلبس على الناس ، ويجعلهم يتساءلون: ما لغة طيئ؟ ولماذا يجنح المتنبي لها، ويترك اللغة المعروفة؟.(ينظر فاخر،2020م،429).

وما ذكره علي فاخر يمكن أن يقال لمن ينظم الشعر في هذا العصر الذي ابتعدنا فيه عن لغتنا العربية ، وقل فيه فهمنا لأساليب العرب وألفاظهم، ولكن المتنبي قريب العهد من الفصاحة ،ولم يأخذ الضعف –بعد- مأخذه بين العرب، ثم إن الفعل(بقى) ليس فيه غموض، فيدرك السامع أنه أراد الفعل الماضي من البقاء.

فأي لبس هناك؟، والمتنبي لا ينظم للعامة ، فكثير من شعره يكون في بلاط الملوك، وبين الساسة والشعراء.

وهذه اللغة قد قرأ بها الحسن وأبي بن كعب- رضي الله عنهما- في الشواذ: ﴿ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾،(البقرة،آية278)، بقلب الياء ألفا،(ينظر الزمخشري،1407هـ ،322/1، وأبو حيان،1420هـ ،712/2، وابن خالويه،د.ت ،24) .

وقد ذكرت معجمات اللغة أن الفعل (بقى) لغة لطيئ وبعض العرب، كالذي نراه في العين(الخليل،د.ت ،230/5 ، وابن منظور،1414هـ،80/14، والرازي،1999م ،38/1)، وأظن أنه بعد ثبات كونها لغة من لغات العرب،لا يصح الاعتراض على المتنبي في استعمالها بمثل ما احتج به فاخر.

اسم الفاعل

ممخرق:

أتى علي فاخر بكلمة(ممخرق)، الواردة عند المتنبي، في قوله:

وَيَمتَحِنُ الناسَ الأَميرُ بِرَأيِهِ وَيُغضي عَلى عِلمٍ بِكُلِّ مُمَخرِقِ (المتنبي،1989م،347)

وذكر فاخرأنه لم يجدها في القاموس المحيط، وأنها من أعاجيب المتنبي،(ينظر فاخر،2020م،449).

وإذا كان القاموس لم يذكرها، فقد ذكرها غيره ففي لسان العرب" الممخرق: المموه"(ابن منظور،1414هـ ،10/ 339)، ومثله تهذيب اللغة(ينظر الأزهري،2001م ،258/7) .

وفي تاج العروس" المخرقة إظهار الخُرْقِ ، توصلا إلى حيلة، وقد مخرق ، والممخرق: المُموَّهُ"(الزبيدي،د.ت،380/26)، وهي كلمة مولدة(ينظر التبريزي،2004م،419/3)،واسم فاعل من (مخرق) ، وهي اللغة الجيدة(المعري،1413هـ ،307/3).

ومعلوم أن القاموس المحيط معجم مختصر ليس بسيطا، فعدم وجود هذه الكلمة فيه ليس معناه أن المتنبي بنى بناء من عنده، وصاغ لفظا جديدا ، وقد رأينا غيره يذكره، فلامعنى لتوجيه النقد إلى الشاعر.

الإعلال :

جاء الإعلال في شعر المتنبي في مضاعف الثلاثي، حيث حذف المتنبي إحدى لامي (ظل) عند إسناده لضمير رفع متحرك، في قوله :

ظِلْتَ بِهَا تَنْطَوِي عَلى كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا(المتنبي،1983م،8)

حيث عد علي فاخر ذلك مخالفا للقياس تبعا لفريق من النحاة (ينظر سيبويه،1988م،422/4،و ابن جني،2004م ،441/2، والمؤيد،2000م،343/2)، وبعض النحاة يجعل ذلك قياسا(ينظرأبو حيان،2022، 64/20)، ونص ابن مالك وغيره على أنها لغة سليم (ينظر ابن مالك،1967م،314 والسمين،د.ت ،216/10)، وقد جاء في القرآن الكريم الفعل(ظل) مسندا إلى ضمير رفع محذوف العين في قوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ (طه،آية97).

والذي أراه أن استعمال المتنبي لا غبار عليه عند من يجيزون القياس، فليس فيه ضرورة ولا غلط، وهو كذلك عند من يقصرونه على السماع ، فالمتنبي أتى به على السماع، فلا يتوجه إليه نقد ، فهو لم يقس فعلا عليه ، وإنما ذكره بعينه.

تذكير المؤنث:

جاءت في شعر المتنبي ألفاظ يجوز فيها التذكير والتأنيث، وأخرى مؤنثة يمكن تذكيرها بطريق التأويل؛ وهذا المسلك لايرتضيه علي فاخر فجعله من أخطاء المتنبي(ينظر فاخر،2020م،459)، فمما ورد من الحالة الأولى، وهي التي يجوز فيها التذكير والتأنيث قول المتنبي:

أَو شَهِدوا الحَربَ لاقِحاً أَخَذوا مِن مُهَجِ الدارِعينَ ما اِحتَكَموا (المتنبي،1983م،461).

وبجولة في معجمات اللغة نراها تذكر أن الحرب يجوز فيها التذكير والتأنيث،(ينظرالفيومي،د.ت ،127/1، والزبيدي،د.ت ،249/2) .

و الذي يبدو لي أن فاخرا نظر إلى كلمة(لاقحا)، فظن أن المتنبي قد نزع التاء منها، وأن أصلها لاقحة، ولكن الذي ورد في كلام العرب أن هذه الكلمة تأتي تارة بالتاء ، وأخرى بدونها، ومن ذلك الشاعر:

خوصاً أَضَرَّ بِها اِبنُ يوسُفَ فَاِنطَوَت وَالحَربُ لاقِحَةٌ لَهُنَّ زَجورُ (الأخطل،1996، 280).

وتغلبُ ، إذ حربها لاقحٌ تُشَبُّ ، وتُسعَرُ نِيرانُها(سلامة بن جندل،1987م،255)

فلعل المتنبي أنث(الحرب) ولم ينو التاء أصلا في كلمة(لاقحا) ، وبذلك لا يتجه إليه تخطئة ولا ضرورة.

ومن الحالة الثانية وهي -ماجاء مؤنثا يمكن تذكيره بتأويل، وهو الحمل على المعنى- قول المتنبي:

وَمُخَيِّبُ العُذّالِ فيما أَمَّلوا مِنهُ وَلَيسَ يَرُدُّ كَفّاً خائِبا(المتنبي،1983م،111)

حيث أتى بالنعت مذكرا (خائبا) بعد قوله:(كفا)، والكف مؤنث،(ينظر ابن سيده،2000م، 663/6، والفيومي،د.ت ،535/2)، وإنما ذكر الصفة لتأويل الكف بالعضو، ولا يجوز جعل ذلك غلطا من المتنبي، مادام هناك توجيه صحيح ، وتخريج سليم يبعدانه عن اللحن والخطأ، ولأن ما فعله المتنبي هو رد فرع إلى أصل ؛فالمؤنث فرع عن المذكر،وهذا من سنن العرب في كلامها ، وله أمثلة كثيرة جدا، وقد وقع في القرآن الكريم ، وأشعار فصحاء العرب(ينظر ابن جني،د.ت،413/2، وابن

الأثير،1375هـ،107) ؛ فمن القرآن قوله جل وعلا: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ (الأنعام،78) .

قال الرازي: "إِنَّمَا قَال فِي الشَّمْس هَذَا مَع أَنَّهَا مُؤَنَّثَة، وَلَمْ يَقُلْ هَذِهِ لِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ الشَّمْس بِمَعْنَى الضِّيَاء وَالنُّورِ، فَحُمِل اللَّفْظُ عَلَى التَّأْوِيلِ فَذُكِرَ. وَثَانِيهَا: أَنَّ الشَّمْس لَمْ يَحْصُلْ فِيهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، فَلَمَّا أَشْبَهَ لَفْظُهَا لفظ المذكر وكان تأويلها تأويل النور صَلَحَ التَّذْكِير مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ، وَثَالِثُهَا: أَرَادَ هَذَا الطَّالِعَ أَوْ هَذَا الَّذِي أَرَاهُ"(الرازي،1420هـ،46/13).

ومثيل قول المتنبي تماما قول الأعشى:

رأتْ رُجلاً مِنْهُم أسِيفا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْه كَفًّا مُخَضَّبا(الأعشى،1992م،42)

"ذكّر(الكفّ)حيث كان عضوا في المعنى،وهذا النحو كثير."(ابن الشجري،1991م،243/1).

هذا ، وللحمل على المعنى ضروب كثيرة أجاد الحديث عنها ابن جني في باب سماه في شجاعة العربية(ابن جني،د.ت،213).

جمع التكسير

أظافر:

أتى علي فاخر بلفظة(أظافر)، وعد هذا الجمع من الضرورة، حيث حذفت منه الياء ، والأصل أظافير، وذلك في قول المتنبي:

قَد حِرنَ في بَشَرٍ في تاجِهِ قَمَرٌ في دِرعِهِ أَسَدٌ تَدمى أَظافِرُه(المتنبي،1983م،42)

وفي جمع (ظفر) تقول المعجمات: إن جمعه يأتي على أظفار وأظافير (ينظر الفيروزآبادي،2005م ،433)، أو جمع الأظفار أظافير، أو أظفور(ينظر الحميري،1420هـ، 4235/7)، ولكن بعض اللغويين يذكر أنه يجمع على أظافر(ينظر ابن درستويه،1419هـ ،529، والزبيدي،د.ت ،99/3)، وفي كلام العرب ما يؤكد هذا القول، ففي الحديث الصحيح جاء قوله – عليه الصلاة والسلام- في خصال الفطرة (تَقْلِيمُ الْأَظَافِرِ)(ابن حبان،1988م12/ 293).

وقول الشاعر:

وانظر إلى أسرارك فٍّ أجم مقلوم الأظافرْ(الأسدي،1969م ،232/1)

فليس هنالك ضرورة ، وهذا الجمع وإن لم يذكره إلا قليل من اللغويين ، فهو ثابت شعرا ونثرا .

الدنا:

ورد جمع (الدنيا) في شعر المتنبي على (الدنا) في قوله:

أَعَزُّ مَكانٍ في الدُنى سَرجُ سابِحٍ وَخَيرُ جَليسٍ في الزَمانِ كِتابُ(المتنبي،1983م،179)

وقد عاب بعض شراح ديوانه عليه هذا الجمع، مع أن هذا الجمع قد جاء في معجمات اللغة،(ينظر ابن سيده،2000م ،5738/9، وابن منظور،1414هـ ،373/14) ، وليس فيه-حسب رأيي- قبح ولا ثقل، برغم أن بعض الشراح عدوه غريبا(ينظر البديعي،1994م،388)، ولو سلمنا أنه غريب فليس فيه لحن ولا خطأ؛ فيجعله علي فاخر مما زعمه أخطاء وقع فيها المتنبي في قصائده ، فإنه جمع (فعلى) على (فعل) التي هي أنثى الأفعل، مثل صغرى وجمعها الصغر، و كبرى وجمعها: الكبر، وهو قياس مستمر ، لكن جمع دنيا قليل ، ولعله سمعها في بعض الأشعار(المعري،2008م، 201).

مجيئ مصدر جرب على تجريب:

أورد علي فاخر أن المتنبي صاغ للفعل(جرب) مصدرا على تجريب،وأن ذلك قياسي غير مسموع، وكان الأولى به أن يأتي بالمسموع؛ لأنه إذا تعارض السماع والقياس، فالسماع مقدم(ينظرفاخر،2020م،445)،وما ذكره غير صحيح ؛ فقد سمع هذا المصدر في قول الشاعر:

وَمَا المَرْءُ مَنْفُوعًا بِتَجْرِيبِ وَاعِظٍ إِذَا لَمْ تَعِظْهُ نَفْسُهُ وَتَجَارِبُه(الفرزدق،1983م،85)

وقوله:

هَل يَنفَعَنَّكَ إِن جَرَّبتَ تَجريبُ أَم هَل شَبابُكَ بَعدَ الشَيبِ مَطلوبُ(جرير،33، 1986م، 33).

فما جاء به المتنبي موافق للسماع والقياس معا ،فقياس (فعل) مضعف العين صحيح اللام هو تفعيل(ينظر المرادي،2008م،865/2، وعباس حسن،د.ت ،198/3).

وصل همزة القطع

يرى علي فاخر أن وصل همزة القطع أقبح من إثبات همزة الوصل، وأورد أبياتا للمتنبي في هذا الشأن منها هذا البيت:

لا سِرتِ مِن إِبلٍ لَوَ أَنّي فَوقَها لَمَحَت حَرارَةُ مَدمَعَيَّ سِماتِها (المتنبي،1983م،185)

فالمتنبي نقل حركة الهمزة إلى الواو ، ثم حذف الهمزة، والعجيب أن فاخرا ذكر أن ذلك كثير في أشعار العرب، وهو معروف في رواية ورش عن نافع،وذلك نوع من التخفيف للهمز، ولغة لبعض العرب

، ويشترط أن يكون الحرف الذي قبل الهمز غير حرف مد ويكون ساكنا، وتكون الهمزة في أول الكلمة الأخرى، فيتحرك الساكن بحركة الهمز ، ويحذف الهمز، مثل النون التي قبل الهمز في كلمة (إستبرق) ، نقل إليها الحركة ، وحذفت الهمزة في قوله تعالى: ﴿ مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ فُرُشٍ بَطَآئِنُهَا مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖۚ ﴾ (الرحمن،آية54).(ينظر ابن الجزري،1435هـ، 980/3) .

ثم هو بعد ذلك لم يقنعه ما فعل المتنبي، مع موافقته للصواب، فجعل ما وقع منه ضرورة، وزعم أن المتنبي لم يفعله اتباعا لبعض العرب، وكأنه يريد من المتنبي أن ينوي بهذا النقل والحذف موافقة رواية ورش ، حتى يسلم من سهام النقد!(ينظر فاخر،2020، 499).

الوقف

جاء في شعر المتنبي الوقف على المنصوب بدون ألف، وعد فاخر ذلك خطأ ، أو ضرورة ، وساق من تلك الأبيات قول المتنبي:

وَما لاقَني بَلَدٌ بَعدَكُم وَلا اِعتَضتُ مِن رَبِّ نُعمايَ رَب(المتنبي،1983م،438)

وقوله :

أَبلَجَ لَو عاذَتِ الحَمامُ بِهِ ما خَشِيَت رامِياً وَلا صائِد(المتنبي،1983م،552).

يعلق فاخر بقوله:" إن اقتحام حصن اللغة والاعتداء عليها لا يجوز، فإن كان يجهل قاعدة النحاة في الوقف ، فتلك مصيبة، وإن كان يعرفها ثم تعمد ذلك ، وأتى به دون مبالاة، فالمصيبة أعظم"(فاخر،2020م،511).

ويدور كلام علي فاخر في تعليقه على ما وقع في شعر المتنبي من هذا الأمر في فلك الخطأ ، أو الضرورة، أو الضعف، برغم إشارته إلى أنه لغة لبعض العرب.

وهذه المسألة- حذف الألف وقفا في حالة النصب- اختلف فيها النحاة، فحكى الأخفش (ينظرالسيرافي،2008م،38/5) ، وقطرب ،وأبو عبيدة، وأغلب الكوفيين أنها لغة لربيعة بن نزار(ينظرالرضي،1975م ،272/2، والأنباري،2003م ،605/2)، وقد خرجت على هذه اللغة أحاديث نبوية منها قوله- صلى الله عليه وسلم-:(إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ. (البخاري،1422هـ ،120/3)،أي: ومنعًا وهات، وقيلا وقالا، فحذف

الألف على لغة ربيعة(ينظرالعيني،د.ت ،87/22، والقسطلاني،1323هـ،65/3، والأنصاري،2005م ،568/3) .

وجاء في أشعار العرب أبيات منها قول الشاعر:

إِلى المَرءِ قَيسٍ أُطيلُ السرَى وَآخُذُ مِن كُلِّ حَيٍّ عُصُم (الأعشى،1992م ،313).

وقول الآخر:

أَيُّها الفِتيانُ في مَجلِسِنا جَرِّدوا مِنها وِراداً وَشُقُر(طرفة،2003م ،52)

وذهب فريق من النحاة إلى أنها ضرورة،(ينظرأبوحيان،2022، 351/20)،ولكن حكاية الأخفش كونها لغة يرد دعوى الضرورة، وهذه اللغة ليست واجبة ، بل جائزة لبعضهم، فقد وقع في أشعارهم أنهم يسيرون على اللغة المشهورة التي يثبت فيها الألف عند النصب(ينظر ابن عقيل،1405هـ،303/4).

نعم ، لم يأت المتنبي بها على اللغة المشهورة المعروفة ، ولكن لا يمكن وصفها بالغلط ولا الضرورة ، وإلا فنحن نحكم على من تكلم بها من العرب بأنه مخطئ، وهذا لا يقول به أحد، ولكن الابتعاد عن استعمالها أفضل، لا لكونها خطأ، ولكن جريا على استعمال الأفصح ، إلا لشاعر يضطره الوزن والقافية.

خاتمة:

بعد جولة من البحث العلمي الجاد في كتاب "الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي"، وفي شروح ديوانه، يمكنني تسجيل جملة من النتائج والخلاصات التي توصلت إليها، وهي في الفقرات الآتية:

- تبين أن العجلة في إصدار أحكام التخطئة ،كانت تغلب على البحث في الكتاب المذكور، وظهر نقصان الاستقراء مسيطرا على قضاياه.

- أن ما زعمه الباحث في كتابه من أخطاء وتجاوزات على قواعد العربية ركبها المتنبي ، لا تخرج عن كونها صحيحة سليمة موافقة لما قرره النحاة الحذاق،أو أنها لغة لأقوام معينين من العرب، وإن

كانت لغتهم دون اللغة المشهورة، أو يمكن تصحيحها بطريق التأويل، أو كونها ضرورة شعرية سار فيها المتنبي على سنن العرب في أشعارها.

- أدركت أن إطلاق أحكام الغلط واللحن ، ورمي المتنبي بها، إنما كان يأخذها الباحث علي فاخر من شراح ديوان المتنبي، وينقلها دون تمحيص ، وفيها ما فيها من التحامل عليه من خصومه والتنقص والهوى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .

- إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية،ط1، القاهرة، مطبعة حسان 1983م،1403هـ.
- ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد،د.ط، العراق، مطبعة المجمع العلمي،1375هـ.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق السالم محمد الشنقيطي،د.ط، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1435هـ.
- ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، تحقيق صالح الشاعر،ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2010م.
- ابن الخشاب،المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر،د.ط، دمشق،1392هـ، 1972م.
- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي،ط4، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420هـ..1999م.
- ابن الشجري، الأمالي، تحقيق: محمود الطناحي،ط1، القاهرة ،مكتبة الخانجي ،1413 هـ، 1991م
- ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة،تحقيق: إبراهيم الصاعدي،ط1، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1424هـ/2004م.
- ابن المنير، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف،ط3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ(بهامش الكشاف).
- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1420هـ، 2000م.

- ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم ،ط1، الكويت، المكتبة العصرية، 1977م.
- ابن جني، الخصائص، دون تحقيق،ط4، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت
- ابن جني، الفسر، تحقيق رضا رجب، ط1، دمشق، دار الينابيع للطباعة والنشر، 2004م.
- ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان،تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة،1408 هـ - 1988 م.
- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،د.ط، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ.
- ابن خالويه ،مختصر في شواذ القرآن، تحقيق جفري ،د.ط، القاهرة، مكتبة المتنبي،د.ت.
- ابن دُرُسْتَوَيْه ،تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد بدوي المختون، د.ط، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1419هـ - 1998م .
- ابن زنجلة، حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني،د.ط، دون بلد، دار الرسالة،د.ت.
- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421 هـ - 2000 م.
- ابن سيده، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال،ط1،بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1417هـ، 1996م.
- ابن عادل الحنبلي،اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية،1419هـ، 1998م.
- ابن عدلان ،الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق حاتم صالح الضامن،ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ، 1985م.
- ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة،ط1، لبنان، مكتبة لبنان،1996م.
- ابن عصفور، ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد،ط1، دون بلد، دار الأندلس ، 1980م.
- ابن عطية ،المحرر الوجيز ، ابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ.

- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات،ط1، السعودية، جامعة أم القرى، دمشق، دار الفكر،1400هـ.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، دار التراث،1400 هـ - 1980.
- ابن مالك ، ألفية ابن مالك، دون تحقيق،ط1، القاهرة، مكتبة الصفا، 1427هـ، 2007م.
- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،تحقيق محمد كامل بركات،د.ط، لبنان،دار الكتاب العربي،1367هـ،1967م
- ابن مالك ، شرح تسهيل الفوائد ، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله،ط1، دون بلد، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1410هـ، 1990م.
- ابن مالك، الكافية الشافية في النحو والتصريف، تحقيق صلاح عبد الله بو جليع،ط1، السعودية دار التميز والإبداع، 1443هـ، 2022م.
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف،ط2، مصر، دار المعارف،1400هـ.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا،ط1، دون بلد، دار الاعتصام، 1399هـ،1979م.
- ابن منظور، لسان العرب، دون تحقيق، ط3، بيروت، دار صادر، 1414هـ.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وزميله، ط6، دمشق، دار الفكر، 1985م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ، 2001م.
- أبو الأسود الدؤلي، الديوان، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق محمد آل ياسين،ط2، بيروت، دار ومكتبة الهلال،1418هـ، 1998م.
- أبو تمام، ديوان الحماسة، أبو تمام، تحقيق عبد المنعم أحمد صالح،د.ط، العراق، دار الرشيد، 1980م.
- أبو حيان الأندلسي ،البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل،د.ط، بيروت، دار الفكر، 1420هـ.
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ، 1998م.

- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي،ط1، السعودية، دار كنوز إشبيليا، 1435هـ، 2014م.
- أبو طالب ، الديوان، جمع أبي هفان المهزمي، تحقيق محمد باقر المحمودي،ط1، إيران، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، د.ت.
- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله،ط2،بيروت، دار المأمون للتراث- دمشق، 1413هـ، 1993م.
- أبو علي الفارسي، البغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي،د.ط، بغداد، مطبعة العاني د.ت.
- أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع،تحقيق اوتو تريزل،ط2، بيروت، دار الكتاب العربي، 1404هـ، 1984م.
- الأخطل، الديوان، صنعة السكري، تحقيق فخر الدين قباوة،ط4، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق ،دار الفكر، 1996م،1416هـ.
- الأخفش ، معاني القرآن ، تحقيق هدى قراعة،ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1411هـ، 1990م.
- الأزهري ،معاني القراءات، دون تحقيق،ط1، السعودية، مركز البحوث بكلية الآداب ، جامعة الملك سعود،1412هـ، 1991م.
- الأزهري، تهذيب اللغة،تحقيق محمد عوض مرعب،ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي ،2001م.
- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ، 2000م.
- الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين وزملائه،د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية،1395 هـ ، 1975م.
- الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد،د.ط، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت .
- الأشموني،شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق حسن حمد،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ،1998م.
- الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق حنا نصر الحتي،ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1412هـ، 1992م.
- امرؤ القيس، الديوان، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي،ط2، بيروت دار المعرفة، 1425هـ، 2004م.

- الأنباري ،إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان،د.ط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1390هـ، 1971م.
- الأنباري، أسرار العربية، دون تحقيق،ط1،دون بلد، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ، 1999م.
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1،لبنان ، المكتبة العصرية،1424هـ، 2003م.
- البخاري ، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير ناصر،ط1، السعودية، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- البغدادي ، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون،ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ، 1997م.
- التبريزي، الموضح في شعر أبي الطيب المتنبي، تحقيق خلف رشيد نعمان، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية،2004م.
- ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون،ط6، مصر، دار المعارف، 2006م.
- جرير، الديوان، دون تحقيق،د.ط، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ، 1986م.
- جميل بن معمر، الديوان، تحقيق حسين نصار،د.ط، القاهرة، مكتبة مصر، د.ت .
- الجوهري، الصحاح ،تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،ط4، لبنان، دار العلم للملايين، 1407هـ، 1987م.
- حسان بن ثابت، الديوان، تحقيق عبدأ مهنا،ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1414هـ، 1994م.
- حميد بن ثور الهلالي، الديوان، تحقيق محمد شفيق البيطار،د.ط، الإمارات، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2010م.
- الدهان، المغني في القراءات ، تحقيق محمد كابر الشنقيطي،ط1، السعودية، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم1439هـ، 2018م.
- الرازي، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد،ط5، بيروت،المكتبة العصرية - صيدا الدار النموذجية، 1420هـ ، 1999م.
- الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير،دون تحقيق،ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420 هـ.
- الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي،ط2، الأردن- العراق، دار دجلة، 2012م.

- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ، تحقيق لجنة من المحققين، د.ط، دون بلد، دار الهداية،د.ت.
- الزجاج، معاني القرآن ، تحقيق، عبد الجليل شلبي،ط1،بيروت، عالم الكتب، 1408هـ، 1988م.
- الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون،ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي،1403هـ، 1983م.
- زكريا الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق سليمان بن العازمي ،ط1، السعودية، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع،1426 هـ ، 2005 م .
- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت،دار الكتب العلمية ، 1419هـ، 1998م.
- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دون تحقيق،ط3،بيروت، دار الكتاب العربي ،1407هـ.
- الزمخشري،المستقصي في أمثال العرب،دون تحقيق،ط2،بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م.
- الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم،ط1،بيروت، مكتبة الهلال، 1993م.
- زهير بن أبي سلمى،الديوان، صنعة ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة،ط3، سوريا، مكتبة هارون الرشيد، 1418هـ، 2008م.
- السخاوي ، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق مولاي محمد الإدريسي،ط1، السعودية، مكتبة الرشد ناشرون،1423هـ، 2002م .
- سلامة بن جندل، الديوان، تحقيق فخر الدين قباوة، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1407هـ، 1987م.
- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد خراط، د.ط، دمشق، دار القلم، د.ت.
- سيبويه، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون،ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ، 1988م.
- السيرافي ، شرح أبيات سيبويه،تحقيق محمد علي الريح هاشم،د.ط، القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1394 هـ - 1974 م.
- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدلي وزميله،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008م.

- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، د.ط، مصر المكتبة التوفيقية، د.ت
- الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وزملائه،ط1، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، 1428هـ، 2007م.
- شهاب الدين الآلوسي، روح المعاني، تحقيق علي عبد الباري عطية،ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ.
- طرفة بن العبد، الديوان ، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي،د.ط،بيروت،دار المعرفة،1424هـ،2003م.
- الطرماح، الديوان، تحقيق عزة حسن،ط1، بيروت، دار الشرق العربي،ط1، 1414هـ، 1994م.
- عباس حسن ،المتنبي وشوقي دراسة ونقد وموازنة د.ط، مصر، مصطفى البابي الحلبي، 1951م،1370هـ .
- عباس حسن، النحو الوافي، ط15، مصر، دار المعارف، د.ت.
- العكبري، شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا وزملائه،د.ط، بيروت، دار المعرفة،د.ت.
- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية،ط1، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 1428هـ،2007م.
- علي فاخر، الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي، ط1، مصر، مكتبة وهبة،2020م، 1441هـ.
- عمر بن أبي ربيعة، الديوان، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، مصر، مطبعة السعادة، 1371هـ، 1952م .
- العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي فاخر وزملائه،ط1، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،1431هـ،2010م.
- العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دون تحقيق،د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- الفراء، معاني القرآن ، تحقيق أحمد نجاتي وزملائه،ط1، مصر، دار المصرية للتأليف د.ت.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين،تحقيق مهدي المخزومي وزميله،دط، لبنان، دار ومكتبة الهلال،د.ت
- الفرزدق، الديوان تحقيق إيليا الحاوي،ط1، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1983م.
- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد العرقسُوسي،ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426 هـ ، 2005.

- الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دون تحقيق، د.ط، بيروت،المكتبة العلمية ، د.ت.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وزميله،ط2، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1384هـ، 1964م.
- القزاز،ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق رمضان عبد التواب وزميله،د.ط، الكويت، دار العروبة،1981م.
- القسطلاني ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، بدون تحقيق،ط7،مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، 1323 هـ .
- الكرماني، شواذ القراءات ، تحقيق شمران العجلي،د.ط، بيروت، مؤسسة البلاغ، د.ت.
- الكميت بن زيد الأسدي، الديوان، تحقيق داود سلوم،د.ط، بغداد، مكتبة الأندلس،1969م.
- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، بيروت، عالم الكتب،د.ت.
- المتنبي، الديوان،دون تحقيق، د.ط، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر 1403هـ،1983م.
- محمد عبد الرحمن شعيب، المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث، د.ط، مصر، دار المعارف ، 1964م.
- محيي الدين درويش،إعراب القرآن وبيانه ، ط4، سوريا، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- دار اليمامة، ط4، 1415هـ.
- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ،تحقيق عبد الرحمن علي سليمان،ط1،القاهرة، دار الفكر العربي،1428هـ - 2008م.
- المعري، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق عبد المجيد دياب، ط2، مصر، دار المعارف ، 1413هـ، 1992م.
- الملك المؤيد، الكناش في فني النحو والصرف،تحقيق رياض الخوام،د.ط، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000 م.
- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وزملائه، ط1، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 1428هـ، 2007م.
- النحاس، إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم،ط1، بيروت،دار الكتب العلمية،2001م.
- نشوان الحميري،شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين عبد الله العمري وزملائه،ط1، بيروت، دار الفكر المعاصر،دمشق، دار الفكر، 1420هـ، 1999م.

- الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط2، دون بلد، 1401هـ، 1981م.
- الوراق، علل النحو،تحقيق محمود جاسم الدرويش،ط1، السعودية،مكتبة الرشد، 1420 هـ ، 1999م .
- يوسف البديعي، الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ، تحقيق مصطفى السقا وزميله، ط3،مصر، دار المعارف،1994م.